

تحالف أستانة على محك منطقة «خفض التصعيد» في إدلب

ماجد كيالي
كاتب سياسي فلسطيني

يبدو أن تحالف أستانة، الذي تأسس مطلع العام 2017، بات على المحك، أولاً، بسبب معركة خان شيخون، والتي هي بحد ذاتها بمثابة معركة على آخر منطقة مما يسمى «مناطق خفض التصعيد» الأربع، التي كانت تضم مناطق درعا ودمشق وحمص وإدلب، إضافة إلى أنها، أيضاً، آخر معركة لتمكين النظام السوري من استعادة سيطرته على المناطق التي كانت تحت سيطرة فصائل المعارضة المسلحة.

ثانياً، بسبب التوافقات الأميركية - التركية على ترتيبات المنطقة الآمنة، أو الحزام الآمن، أو ممر السلام في منطقة شرقي الفرات بمحاذاة الحدود التركية - السورية، بما يعنيه ذلك ربما، من ابتعاد تركيا عن روسيا، ما قد يفسر القلق الروسي مما يجري من ترتيبات أميركية - تركية في منطقة تشكل مساحتها ثلث سوريا.

المسألة الأولى، خلق مسار تفاوضي مواز للمسار التفاوضي لجنيف، وربما لفرضه كبدل عنه، بحيث عقد حتى الآن 13 جولة تفاوضية، من دون التوصل إلى نتائج ملموسة.

والثانية الاتفاق على إيجاد مناطق خفض التصعيد، وهي الأربع التي تحدثنا عنها، بما يتطلبه الأمر من وقف القصف والأعمال القتالية، وإتاحة المجال لتأمين الحاجات الإنسانية التموينية والطبية للسوريين، وهو ما لم يحصل إذ على العكس تم استئناف القصف والتجهيز. وبالمحصلة، سقطت مناطق خفض التصعيد الثلاث واحدة تلو الأخرى بيد النظام بدعم عسكري مباشر من روسيا، عبر القصف الجوي، ونحن الآن إزاء الصراع على المنطقة الرابعة.

أما المسألة الثالثة في هذا السياق فهي السعي لتشكيل لجنة، أو إطار دستوري، لحل الصراع السوري، جرى تدشينه في مؤتمر سوتشي مطلع العام الماضي، من دون التوصل إلى أي نتيجة تذكر، ولا حتى على مستوى تشكيل اللجنة من أطراف ثلاث، النظام والمعارضة ومستقلين يمثلون المجتمع المدني.

على ذلك فإن المعركة الحاصلة في خان شيخون وفي منطقة إدلب عموماً هي جزء من الصراع الدولي والإقليمي حول سوريا، وربما هو صراع يبدئن المرحلة الأخيرة من النزاع المسلح فيها، سعياً من كل طرف لتعزيز مكانته التفاوضية من خلال الميدان، قبيل اجتماع القمة الثلاثية قريباً في العاصمة التركية أنقرة، المزمع عقده يوم 16 سبتمبر القادم، بين الرؤساء فلاديمير بوتين ورجب طيب أردوغان وحسن روحاني.

أما بخصوص اختلاف أجدات المتصارعين، فإن تركيا تعتبر منطقة إدلب وريفها بمثابة امتداد لمجالها الأمني، كما أنها تتحسس من احتمال تدفق موجات جديدة من اللاجئين السوريين إلى أراضيها، في منطقة يعيش فيها حوالي أربعة ملايين من السوريين من سكانها ومن المشردين من مناطق أخرى، إضافة إلى أنها ترى أن وجودها في هذه المنطقة يعزز من مكانتها في التفاوض على المنطقة الآمنة مع الولايات المتحدة في شرقي الفرات، كما يعزز من مكانتها في تقرير مصير سوريا، إزاء الأطراف الأخرين.

أما بالنسبة لروسيا، وهي هنا تلعب دور الفاعل والمقرر، عن النظام وإيران، في مواجهة تركيا، فهي لا تريد وجوداً قوياً لتركيا في المنطقة، وحتى إن وافقتها على حساباتها الأمنية، إضافة إلى أن موسكو تريد الانتهاء من وجود المعارضة المسلحة في ريف حماة، ما يفضي إلى فتح الأوتوستراد الدولي بين دمشق وحلب، كما تريد التخلص نهائياً من جبهة النصرة، التي تؤاخذ تركيا على عدم الحسم معها، وربما استعمالها كورقة ضغط، علماً أن تلك الجبهة لا تحسب نفسها على الثورة السورية، بل هي أضرت بشكل كبير بصورة تلك الثورة وبالسوريين.

على أي حال، فنحن إزاء احتمالين، فإما أن الأمور ستتم السيطرة عليها، وستنتج الأطراف المعنية، بعد لعبة عض الأصابع المتبادلة، إلى إيجاد توافقات تجدد تحالف أستانة، وإما توافقه عند حدوده بعد أن انتفى الغرض منه. وإما إنهاء التحالف مع ما يعنيه ذلك، من تموضع كل طرف في مواجهة الطرف الآخر، حيث الولايات المتحدة وتركيا في جهة، وروسيا وإيران في جهة أخرى، أما الشعب السوري، فهو وحده الذي يدفع الأثمان الباهظة نتيجة هذا الصراع الدولي والإقليمي الدائر في سوريا.



عملية تعرية علي عبدالله صالح

الذي اتخذ في العام 2003 بحجة أن الانتهاء من الجيش جزء من عملية «اجتثاث» لحزب البعث. انتهى الأمر إلى تحول العراق إلى مستعمرة إيرانية، وإلى سعي «الحشد الشعبي» إلى أن يكون جيش المستقبل في عراق تسيطر عليه إيران.

في كل الأحوال، كان الحوثيون المستفيد الأول من انتهاء الجيش اليمني، خصوصاً ألوية الحرس الجمهوري التي بقيت منها نواة تقاتل حالياً على جبهة الحديدة، حيث يسود الجمود منذ فترة لا بأس بها... بمباركة الأمم المتحدة.

بالنسبة إلى الألاف على الأرض، إن الحلف الوحيد هو ذلك الحلف العميق غير المعن الذي يربط بين «انصار الله» والإخوان المسلمين في الجنوب والشمال والوسط.

لم يكن المشهد الذي ظهر فيه علي عبدالله صالح في صنعاء قوياً يوم 24 آب - أغسطس 2017 سوى مشهد مزيف. ما كتب للرجل قد كتب من استمر في قبائل الطوق التي تستاجر ولا تشتري، هو نفسه الذي استثمر في الإخوان المسلمين منذ فترة طويلة ونسج علاقات مع الحوثيين في موازاة الحروب التي كانوا يتواجهون فيها مع علي عبدالله صالح.

ما نراه اليوم ليس مشهداً يمنيًا جديداً وما أتيت على ذكره في هذا المقال ليس دفاعاً عن علي عبدالله صالح، الذي يصعب إحصاء الأخطاء التي ارتكبها. ليست هذه السطور سوى محاولة لوضع الأمور في نصابها، وتفسير لماذا لا يوجد في الجنوب، في عدن، خصوصاً وحتى أبين، أي نوع من الثقة بـ«الشرعية» أو شبوة أو بعض مناطق الجنوب. لا يشبه التفكيك المنهجي للجيش اليمني سوى القرار بحل الجيش العراقي

انتهى علي عبدالله صالح في 2012، قبل خمس سنوات من اغتياله بأوامر من عبد الملك الحوثي. من بين أكبر الأخطاء التي ارتكبت في التعاطي مع أزمة اليمن الاعتقاد أن هناك حلفاً قوياً بين الرئيس الراحل والحوثيين. لم يكن من وجود لحلف في يوم من الأيام. هناك جريمتان ارتكبنا في حق اليمن. أولهما التخلي عن الجيش اليمني ومن ألوية الحرس الجمهوري تحديداً. والأخرى الاعتقاد أن في الإمكان التوصل إلى اتفاقات مع الحوثيين، على غرار «اتفاق السلم والشراكة» في 2014 مباشرة بعد سيطرة «انصار الله» على العاصمة.

السبب واحد أساسي على الأقل هو أن لا قوات عسكرية ذات شأن ووزن في أمره. لم يعد سوى ورقة حوذية استخدمت طوال ثلاث سنوات وصار لا بد من رميها لاعتبارات مرتبطة بأحقاد شخصية لدى عبد الملك الحوثي على الرجل. من يتذكر خطاب زعيم الحوثيين، وهو خطاب تشفي، مباشرة بعد تنفيذ جريمة اغتيال «الزعيم» في كانون الأول - ديسمبر 2017.

بدأت قصة تعرية علي عبدالله صالح في شباط - فبراير 2011. بدأها الإخوان المسلمون الذين نزلوا إلى الشارع بحجة الوقوف مع تظاهرات «الربيع العربي». استكملها عبديته منصور هادي بمشاركة الفريق علي محسن صالح الأحمر، نائب رئيس الجمهورية الآن الذي شارك في الانقلاب الإخواني عندما انشقت الفرقة التي كان يقودها وانضمت إلى المعارك التي دارت داخل صنعاء من أجل إسقاط رئيس الجمهورية وقتذاك.

في اليوم الذي تخلى فيه علي عبدالله صالح عن السلطة، يوم 27 شباط - فبراير 2012، بدأت عملية إعادة تنظيم القوات المسلحة كي لا يعود لمن صار الرئيس السابق أي نفوذ لديه داخلها. كان التركيز على الحرس الجمهوري الذي كان بقيادة العميد أحمد علي عبدالله صالح الذي عُيّن سفيرا في دولة الإمارات، كما أبعده في الوقت ذاته عدد من العسكريين والضباط الأمنيين الذين كانوا ينتمون إلى العائلة.

لا شك أن جزءاً كبيراً من الصراعات التي دارت في السنوات التي سبقت الانقلاب الإخواني على عبدالله صالح، والحروب الست مع الحوثيين بين 2004 و2010، كانت على خلفية التوريث واعتراض علي محسن صالح والشيخ حميد بن عبدالله بن حسين الأحمر على أحمد علي عبدالله صالح.

لا يزال المهرجان الشعبي يوم الرابع والعشرين من آب - أغسطس 2017 مهرجاناً غريباً. ففي ذلك اليوم اكتشف علي عبدالله صالح، ولو متأخراً، أن الحوثيين يطوقونه وأن مئات الآلاف من رجال القبائل، الذين غصت بهم شوارع صنعاء في المناسبة، ليسوا على استعداد للدفاع عنه وحمايته. أعطى هؤلاء إشارة أولى إلى أن كل شيء انتهى وذلك تمهيداً لتصفية الرجل في الثالث من كانون الأول - ديسمبر 2017.

حدث ذلك مباشرة بعد المهرجان الشعبي للذكرى 35 لتأسيس المؤتمر الشعبي العام. بدل أن يبقى رجال القبائل في شوارع صنعاء، عادوا من حيث أتوا وتركوا علي عبدالله صالح وحيداً تحت رحمة الحوثيين، أي «انصار الله». هؤلاء كانوا اجتاحوا صنعاء في الحادي والعشرين من أيلول - سبتمبر 2014 وتحولوا إلى أسياذ المدينة بعدما رفض الرئيس الانتقالي عبديته منصور هادي التصدي لهم وهم في محافظة عمران في طريقهم إلى العاصمة.

نسج علي عبدالله صالح علاقات عميقة وأقام مصالح مشتركة مع معظم قبائل الطوق، أي القبائل التي تتحكم بمداخل صنعاء. لا يزال السؤال للغز قائماً إلى اليوم: لماذا انحازت هذه القبائل إلى الحوثيين؟ من الذي دفع ما يكفي من المال كي ينقلب موقف هذه القبائل منذ ما قبل وصول الحوثيين إلى صنعاء؟

في الواقع، كان للحوثيين دائماً وجود في صنعاء، لكن احتلالهم الكامل للمدينة لم يبدأ إلا في الحادي والعشرين من أيلول - سبتمبر 2014 في ظروف أقل ما يمكن أن توصف به أنها مريبة في أساسها الحسابات الخاطئة لرجل اسمه عبديته منصور هادي قبل توقيع اتفاق معهم في صنعاء بعد ساعات من سيطرة هؤلاء على العاصمة.

من المفيد العودة إلى ما حصل يوم 24 آب - أغسطس 2017 في صنعاء من أجل محاولة فهم ما يدور حالياً في اليمن، خصوصاً في الجنوب. تأكد في ذلك اليوم أن علي عبدالله صالح صار خارج المعادلة اليمنية، وذلك

خبرالله خبيرالله
إعلامي لبناني

في مثل هذه الأيام، قبل عامين، ظهر علي عبدالله صالح الذي حكم اليمن ثلاثة وثلاثين عاماً، للمرة الأخيرة في مهرجان شعبي. كان ذلك في مناسبة الذكرى 35 لتأسيس حزب (المؤتمر الشعبي العام) الذي ليس معروفاً هل يمكن إعادة الحياة إليه في غياب الرجل الذي صار أنصاره يسفونه «الزعيم» بعد خروجه من السلطة.

لا يزال المهرجان الشعبي يوم الرابع والعشرين من آب - أغسطس 2017 مهرجاناً غريباً. ففي ذلك اليوم اكتشف علي عبدالله صالح، ولو متأخراً، أن الحوثيين يطوقونه وأن مئات الآلاف من رجال القبائل، الذين غصت بهم شوارع صنعاء في المناسبة، ليسوا على استعداد للدفاع عنه وحمايته. أعطى هؤلاء إشارة أولى إلى أن كل شيء انتهى وذلك تمهيداً لتصفية الرجل في الثالث من كانون الأول - ديسمبر 2017.

حدث ذلك مباشرة بعد المهرجان الشعبي للذكرى 35 لتأسيس المؤتمر الشعبي العام. بدل أن يبقى رجال القبائل في شوارع صنعاء، عادوا من حيث أتوا وتركوا علي عبدالله صالح وحيداً تحت رحمة الحوثيين، أي «انصار الله». هؤلاء كانوا اجتاحوا صنعاء في الحادي والعشرين من أيلول - سبتمبر 2014 وتحولوا إلى أسياذ المدينة بعدما رفض الرئيس الانتقالي عبديته منصور هادي التصدي لهم وهم في محافظة عمران في طريقهم إلى العاصمة.

نسج علي عبدالله صالح علاقات عميقة وأقام مصالح مشتركة مع معظم قبائل الطوق، أي القبائل التي تتحكم بمداخل صنعاء. لا يزال السؤال للغز قائماً إلى اليوم: لماذا انحازت هذه القبائل إلى الحوثيين؟ من الذي دفع ما يكفي من المال كي ينقلب موقف هذه القبائل منذ ما قبل وصول الحوثيين إلى صنعاء؟

في الواقع، كان للحوثيين دائماً وجود في صنعاء، لكن احتلالهم الكامل للمدينة لم يبدأ إلا في الحادي والعشرين من أيلول - سبتمبر 2014 في ظروف أقل ما يمكن أن توصف به أنها مريبة في أساسها الحسابات الخاطئة لرجل اسمه عبديته منصور هادي قبل توقيع اتفاق معهم في صنعاء بعد ساعات من سيطرة هؤلاء على العاصمة.

من المفيد العودة إلى ما حصل يوم 24 آب - أغسطس 2017 في صنعاء من أجل محاولة فهم ما يدور حالياً في اليمن، خصوصاً في الجنوب. تأكد في ذلك اليوم أن علي عبدالله صالح صار خارج المعادلة اليمنية، وذلك

